مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

لماذا لم يُطبّق إتفاق الطائف كاملاً؟ قباني: المشكلة في ممارسة الحكم وتطبيق القانون

يبرز بين الفينة والاخرى وعند كل مفترق، وعند طرح ملفات وعناوين سياسية كبرى، موضوع استكمال تطبيق اتفاق الطائف والتمسك به، مما يوحي بأن هناك من يريد التخلي او التملص من هذا الاتفاق الذي اوقف حربا استمرت نحو 16 سنة وبات دستورا للبلاد

لا شك في ان بعض الجهات السياسية اتخذ موقفا سلبيا من التعديلات الدستورية، مما أثر على تطبيق احكام الدستور الجديد. فقد جرت محاولات لتعطيل احكامه، مما ادى الى احتدام الصراع للاستئثار بالسلطة عبر اعتماد وسائل القوة او الضغط او تقاسم السلطة وتوزعها خلافا لها.

"الامن العام" التقت الوزير السابق والدستوري الدكتور خالد قباني.

■ بداية كيف يمكن ان تقيّم اتفاق الطائف بعد مرور نحو 35 سنة على اقراره؟

□ لم يجر تطبيق اتفاق الطائف بصورة كاملة، وما نفذ منه كان مجتزأ، وطبق بصورة تخالف مضمونه وروحه، فاختصرت المؤسسات وغاب دورها، ودخلت البلاد في صراع على النفوذ واقتسام الحصص والمغانم. كذلك توزعت الطوائف السلطات والمؤسسات في ما بينها، وازدادت المشاعر الطائفية والمذهبية حدة، وادعت الكتل والاحزاب السياسية تمثيل الطوائف في الحكم والدفاع عن حقوقها خلافا لأحكام الدستور، بما يؤمن غطاء سياسيا لها ويحصنها من كل مسؤولية او محاسبة، بما اخرج نظامنا السياسي الديموقراطي من طبيعته وجوهره.

■ ماذا عن الميثاقية التي تطرح عند كل مفترق وما المقصود فيها؟

□ موضوع الميثاقية أصبح في صلب دستور الطائف، وتحديدا في مقدمة الدستور الذي يتضمن المبادىء والاركان الاساسية لهذه الميثاقية، وباتت تستخدم في كثير من الاحيان في غير محلها، وهي على كل حال موضوع مهم ويستحق ان تفرغ له دراسة مستقلة تفي بالمطلوب.

■ ما هي الاصلاحات التي وردت في الطائف ولم تطبق حتى الان ولماذا؟

□ تضمنت وثيقة الوفاق الوطني المعروفة باتفاق الطائف، في اساسها مبادئ عامة، واصلاحات سياسية شكلت اطارا للتعديلات الدستورية التي وردت في القانون الدستوري رقم 1990/18، الذي صدر عن مجلس النواب بتاريخ 1990/9/18 واصلاحات اخرى، لم تتناولها التعديلات الدستورية، فطبق البعض منها، وبقي البعض الاخر خارج التطبيق. نذكر ابرز ما بقي من هذه الاصلاحات من دون تطبيق:

1- اللامركزية الادارية، وتحديدا اللامركزية الادارية الموسعة وفقا لاتفاق الطائف.

2- الغاء الطائفية السياسية.

3- استحداث مجلس الشيوخ.

4- قانون الانتخابات النيابية، وتحديدا اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية .

أولا، اللامركزية الادارية الموسعة: اكدت وثيقة الوفاق الوطني ان الدولة اللبنانية دولة واحدة، موحدة ذات سلطة مركزية قوية، وقضت باعتماد اللامركزية الادارية الموسعة على مستوى الوحدات الادارية الصغرى (القضاء وما دون) تأمينا للمشاركة المحلية. كما تقوم اللامركزية الادارية على تنظيم الجهاز الاداري في الدولة بشكل يسمح بتعدد اشخاصها الادارية على اساس إقليمي، ومؤداها استغلال جزء من ارض الدولة بإدارة مرافقه العامة ويكون للشخص الاداري اللامركزي في هذه الحالة - اختصاص عام بالنسبة لهذا الجزء من ارض الدولة، وهو ما يفترض تحديد العلاقة بين السلطة المركزية، من جهة، والسلطات المحلية من جهة ثانية، بما يحقق الاستقلال الذاتي للهيئات المحلية بإدارة نفسها بنفسها، من دون المساس بوحدة الدولة، لأن اللامركزية الادارية تبقى في حضن السلطة المركزية وهي وان كانت لا تخضع للسلطة المركزية، بحيث لا يكون لها سلطة تسلسلية او رئاسية على الادارة المحلية اللامركزية. الا انه، وفي الوقت نفسه، لا تعتبر المجالس المحلية سلطات سيدة، فهي لا تعتبر مستقلة من جهة، وهي لا تحدد لنفسها مجال اختصاصها او صلاحياتها، من جهة ثانية، بل يبقى ذلك من اختصاص السلطة المركزية (السلطة التشريعية). اهمية اللامركزية الادارية انها تقوم على مشاركة المواطن في ادارة الشأن العام، وبأنها ترتكز على قاعدة ديموقراطية تقوم على مشاركة الاهالي في القرار وفي ادارة شؤونهم الذاتية بأنفسهم من خلال الانتخابات. اعداد مشروع قانون اللامركزية الادارية، تولاه الوزير زياد بارود بتوجيه من رئيس الجمهورية الاسبق ميشال سليمان، ومعاونة فريق مميز من الباحثين. وقد قامت لجنة الادارة والعدل في مجلس النواب بدراسته ومناقشته بمعاونة لجنة من الاختصاصيين ضمت الوزير بارود والوزير الدكتور خالد قباني، الا ان هذا القانون لم يقر بعد في مجلس النواب.

ثانيا، الغاء الطائفية السياسية: نص اتفاق الطائف على الغاء الطائفية السياسية واشار الى ان هذا الالغاء يعتبر هدفا اساسيا يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وأصبح هذا النص جزءا من مقدمة الدستور. لم يتوقف الامر عند اعلان المبدأ بل تحول في التعديلات الدستورية من شعار الى خطة عمل في المادة 95 من الدستور التي تضمنت وجوب قيام مجلس النواب المنتخب على اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، باتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق الغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، وفي المرحلة الانتقالية :

ا- تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

ب - تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة.

طبقت احكام الدستور في المادة 95 في المرحلة الانتقالية نسبيا ولم تطبق في المرحلة الاساسية منه، اي الغاء الطائفية السياسية لأن تطبيق المادة 95 معلق على تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وهي لم تشكل حتى الان لأسباب تعود الى الاحتقان السياسي الذي رافق الحياة السياسية طوال العهود التي تولت المسؤوليات بعد اتفاق الطائف وتعديل الدستور بموجب القانون الدستوري رقم 90/18 وبقاء البلاد في حالة عدم استقرار سياسي وتفاقم التوترات السياسية والطائفية التي لم تسمح بإضفاء اجواء سياسية، رعائية ومشجعة على الاقدام

الوزير السابق والدستوري الدكتور خالد قباني.

> **الميثاقية باتت في صلب الدستور وتستخدم في غير محلها**

على تنفيذ هذا الاستحقاق الدستوري الوطني المطلوب، والذي ترتبط به وتتوقف على انجازه استحقاقات وطنية ودستورية اخرى، كإنشاء مجلس الشيوخ.

ثالثا، انشاء مجلس الشيوخ: قضى اتفاق الطائف بإنشاء مجلس الشيوخ، وفق المادة 22 منه، ولم يتم انشاء مجلس الشيوخ لأن انشاءه مرتبط عضويا بانتخاب مجلس نواب على اساس وطني، ولم يتم بدوره، لعدم تطبيق المادة 95 من الدستور، اي الغاء الطائفية السياسية، علما ان العديد من الهيئات والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني قد وضعت دراسات ومقترحات لإنشاء هذا المجلس، ووضع له الاطار التنظيمي لإنشائه. الا ان الاجواء العامة في البلاد والاضطرابات والظروف السياسية والامنية والطائفية والمصالح الفئوية والخاصة، حالت دون انجاز هذا الاستحقاق الدستوري والوطني المطلوب.

رابعا، قانون الانتخابات النيابية - الدائرة الانتخابية هي المحافظة: منذ إقرار اتفاق الطائف وفي اول تطبيق له في الانتخابات التي حصلت في سنة 1992، تم خرقه والخروج على قواعده القائمة على اساس ان الدائرة الانتخابية هي المحافظة، وعلى ان تعكس الانتخابات صحة التمثيل السياسي وفعالية هذا التمثيل وبما يضمن احترام ارادة الشعب وخياراته. توالت الانتخابات طوال السنوات اللاحقة، الا ان قوانين الانتخاب المتعاقبة لم تلتزم المبادئ التي وضعها اتفاق الطائف بل جاءت ظرفية واستثنائية وروعيت فيها مطالب ومصالح وتوافقات القوى السياسية المختلفة. على الرغم من المشروع الذي وضعته اللجنة التي شكلتها الحكومة لهذا الغرض، التي ترأسها الوزير السابق فؤاد بطرس، والذي تضمن العديد من الاصلاحات الجريئة والمطلوبة في قانون الانتخاب، الا ان قانون الانتخاب الذي وضع في سنة 2017 والتي جرت على اساسه انتخابات 2018، وكذلك انتخابات 2022 مع التعديلات التي تطال الشكل وليس الجوهر، والمنتظر ان تجري على اساسه انتخابات 2026، قد اخذ بجزء من هذه الاصلاحات، وترك معظمها، ان لم يكن أهمها. الا ان وضع قانون جديد وعصري للانتخابات لا يزال يشكل اشكالية كبيرة، ان لجهة تقسيم الدوائر الانتخابية، او لجهة اعتماد النظام الاكثري او النسبي، او لجهة تأمين شفافية الانتخابات ونزاهتها، وصحة التمثيل السياسي لم يزل، كما يبدو، بعيد المنال.

■ ما العقبات هي الاساسية التي حالت ولا تزال دون تطبيق بنود هذا الاتفاق - الوثيقة؟

□ مشكلتنا في تطبيق الاصلاحات التي نتجت من اتفاق الطائف، ان تطبيقها جاء مجتزأ ولم تتوافر فيه ارادة الاصلاح ◄

ولا حسن النية ولا الرغبة في بناء دولة قانون ومؤسسات. فساد مبدأ التعطيل والعرقلة في التعاطي السياسي والتقاتل على المصالح والمغانم وعقلية الهيمنة ومنطق الغلبة واحتكار السلطة والتفرد بها، واللجوء الى الخارج والاستقواء به في حل مشاكل وازمات الداخل، واستغلال الدين في السياسة. المشكلة لا تكمن في الطائف بل في الطبقة السياسية التي اطاحت اتفاق الطائف واعاقت تطبيقه وخالفت احكام الدستور، ولم يكن لها لا رغبة ولا ارادة في بناء الدولة. المشكلة لا تكمن في الطائف ولا في احكامه وبنوده، بل تكمن في ممارسة الحكم، وفي مَن امعن في مخالفة القوانين، وفي الهيمنة على مقدرات البلاد وضرب اقتصادها وسرقة اموالها.

■ لماذا حاول اطراف السلطة السياسية انتقاء بعض العناوين وتجاهل البعض الآخر من هذا الاتفاق؟

□ ما وصل اليه لبنان من حالة انهيار سياسي واجتماعي ومالي واقتصادي، بل واقول اخلاقي، هو اكبر دليل على ما ارتكبه بعض اهل السياسة من اساءة في استعمال السلطة بحق لبنان واللبنانيين. ولعل اسوأ وأخطر ما في هذا الامر، انه لم يكن هناك مَن يضع حدودا لهذه الاساءة، بل سيطر الطمع في السلطة والتخلي عن المسؤولية الوطنية والاخلاقية، وفقدان الحس بالمصلحة العامة على كل امر

> **البحث في تصحيح الثغر اجدى من الدخول في نفق مظلم جديد**

آخر، فغلب الطمع والجشع والانانية وحب الذات على الحس الوطني والانساني.

■ هل تعتقدون ان الظروف مؤاتية لإعادة النظر في مضمون هذا الاتفاق او بعض بنوده؟

□ ليس مطلوبا ولا من المستحب اعادة النظر في مضمون هذا الاتفاق، او تعديل بعض بنوده، خاصة وان هذا الاتفاق نفذ بصورة مجتزأة وبما لا تأتلف مع مضمونه. لذا، من الافضل الشروع في استكمال تطبيق ما لم يطبق من هذا الاتفاق اولا لمعرفة صلاحه من فساده، والعمل على تطوير بعض بنوده اذا لزم الامر، بما يجعله اكثر تلاؤما مع الاوضاع والظروف المتغيرة.

■ كيف تنظرون الى مستقبل هذا الاتفاق؟

□ ان امعان النظر في النقاط التي لم تطبق من الاتفاق يجعلك تجفل مما حصل، سواء لجهة حجم او اهمية ذلك لأن هذا الاتفاق هو كل لا يتجزأ، ولا يمكن اخذه مبتورا او مقطعا، ولا سبيل الا الى استكماله لكي يأتي موحدا ومتكاملا. هذا هو مستقبل الاتفاق ولا خيار دونه، ونصيحتنا، بالتالي، احتراما لكل الصفات التي اضفيتها على اكمال الاتفاق لا اهماله، وبما يجعله قابلا للنفاذ والتطبيق بكل مكوناته، لا سيما وان ثمرات هذا الاتفاق فتحت باب الامل والرجاء امام اللبنانيين جميعا، ولا يزال دوره مطلوبا. اما الحديث والبحث عن طائف جديد، والطائف هو على الحال الذي وصفناه وتجربته لم تكتمل بعد، فمن شأنه ان يعرض البلاد لتجربة جديدة لا تعرف نتائجها، وطريقها محفوف بالمخاطر، ولا رؤية له، وقد يقود في ظل الاجواء السائدة الى حرب اهلية لا افق لها ولبنان لم يخرج بعد من آثار الحرب الاهلية الماضية التي دمرت النفوس. اليس من الافضل ان نسعى جميعا الى استكمال تطبيق دستور الطائف، والبحث في تصحيح الثغر التي نتجت من تطبيق ما طبق منه؟ بذلك نؤسس للدولة الدستورية التي تخضع في كل جوانب عملها، التشريعية والتنفيذية والقضائية للدستور، وبحيث يصبح العمل السياسي ليس عملا يخضع للإستنساب والاهواء، او تحكمه المصالح والمناكفات والصراعات الفئوية والحزبية والسياسية، بل تغنيه وتهذبه وتحكمه الجوانب والاعتبارات القانونية والدستورية التي تشكل دائرة امان ووقاية لهذا العمل، وهذا ما يحصن العمل السياسي ويصونه ويبقيه في دائرة الدستور.

SILVER STAR

Your number one go to shop for
Mercedes - Benz spare parts
Since 1961

Ground floor, Abou Karam building, Frères Rahbani street. Antélias (Metn). Lebanon
Phone: 04-405519